ابن أبي الربيع الأشبيلي النحوي
حياته - آراؤه النحوية

دكتور درديرمحمد أبو السعود

(٢)

آراؤه في الظروف

أمس : بين الصرف وعدمه(١)

ذهب الجمهور إلى أن الأصل في « سحر » إذا أريد به سحر يوم بعينه أن يعرف بأل ، أو بالإضافة ، فإن تجرد عنها مع قصد التعيين فهو ظرف لا يتصرف ولا ينصرف نحو : جئت يوم الجمعة سحر .

فهو غير منصرف للعدل والتعريف . أما العدل فعن اللفظ بأل . وأما التعريف فقد تحقق بالعلمية ، وقيل بشبهها ، لأنه تعرف بغير أداة ظاهرة . وهو اختيار ابن عصفور .

فإذا نكر (سحر) وجب له التصرف والانصراف كقوله تعالى : « نجيناهم بسحر نعمة من عندنا » والصحيح رأى الجمهور .

و (أمس) عند بني تميم مثل (سحر) في امتناعه من الصرف إذا أريد به اليوم الذي قبل يومك ، ولم يضف ، ولم يقرن بالألف واللام ولم يقع ظرفاً .

إلا أن بعضهم يعربه إعراب ما لا ينصرف مطلقاً رفعاً ونصباً لأنه معدول عن الأمس كقول الراجز :

---

(١) انظر : شذور الذهب ٩٨ — ١٠٢ وابن يعيش ٤ / ١٠٦ ومنار المسالك ١٩٥/٢ والأشموني ٢٦٧/٣ والمصباح المنير (أمس) ، وشرح الكافية للرضي ١٢٥/١ والهمع ٢٠٩/١ .

لقد رأيت عجباً مـــذ أمسا عجائزا مثل الشعالى خمسا

وبعضهم الآخر يعربه فى حالة الرفع مع عدم الصرف، ويبنيه على الكسر فى النصب والجر .

أما الحجازيون فإنهم يبنونه على الكسر مطلقاً ، كما فى قول القائل :

اليـوم أعـلم ما يجىء به ومضى بفصـل قضائه أمس

ولكن صاحبنا (ابن أبى الربيع) حكى عن بنى تميم أنهم يعربونه إعراب مالا ينصرف إذا رفع أو جر بمذ أو منذ فقط ، ويبنونه على الكسر فى غير ذلك . ولعل وجه تخصيص مذ ومنذ ، كثرة جر أمس بهما .

فان أبى الربيع حين يحكى هذا الرأى إنما يحكيه راضياً عنه قابلا له مقتنعاً به وإذا اقتنع الإنسان برأى وقوى لديه دليله صار كأنه رأيه .

الظروف بين الإعراب والبناء

من الظروف الملازمة(١) : قبل وبعد ، والجهات الست أول وأمام وقدام ووراء، وخلف ، وأسفل ، ويمين وشمال ، وفوق وتحت ، وحسب وغير ، وعل .

فتبنى على الضم إذا قطعت عن الإضافة لفظاً لا معنى ، لشبهها بحروف الجواب فى الاستغناء بها عما بعدها مع مافيها من شبه الحرف فى الجمود والافتقار أما إذا قطعت عن الإضافة معنى ولفظاً فتعرب من غير تنوين .

وهى جميعاً منصوبة على الظرفية إلا حسب فإنها منصوبة على الحالية .

---

(١) انظر ابن يعيش ٤ / ٨٦ — ٩١ والشذور ١٠٧ والهمع ١ / ١١٠ والأشمونى ٢/٢٧١ .

وأما (عل) فمقتضى كلام ابن يعيش وابن مالك(١) أنها يجوز إضافتها وتكون منصوبة على الظرفية أو الحالية .

ولكن ابن أبي الربيع أنكر إضافة علُ لفظاً فلا تستعمل مضافة أصلا، ووافقه على ذلك(٢) ابن هشام وأبو الحسن الأشموني ، وإنما تستعمل مبنية على الضم لنية معنى المضاف إليه ، أو منونة لقطعها عن الإضافة رأساً .

وعلى هذا فلا تستعمل مجرورة إلا بمن فلا يقال : أخذته من على السطح بكسر اللام ، كما يقال من علوه ومن فوقه .

فإذا أريد بها علوا مجهولا غير معروف تعين الإعراب كقول امرىء القيس

مكر مفر مقبل مدبر معـــاً كجلمود صخر حطه السيل من عل

مما تقدم تبين لنا أن ابن أبي الربيع يستقل برأيه . ويرد ما تأباه سليقته وما يخالف المسموع عن العرب . وإن قبله من له وزن من النحويين .

والذي يجعل رأي ابن أبي الربيع مقبولا دعمه بالمأثور عن فصحاء العرب الأمر الذي جعل ابن هشام ينهج نهجه ويوافقه فيما ذهب إليه .

هل يكون ظرف الزمان خبراً عن الذات ؟

جمهور النحويين على أن ظرف الزمان لا يكون خبراً عن الذات(٣) ،

---

(١) انظر شرح المفصل ٤/٨٦ وما بعدها ـ والأشموني ٢/٢٧١ .

(٢) انظر الهمع ١ / ٢١٠ والأشموني ٢/٢٧١ .

(٣) انظر في هذه المسألة : الأصول ١/ ٦٩ والتسهيل ص ٤٩ واللمع لابن جني ص ١١٢ ومنار السالك ١/١١٩ والأشباه والنظائر ٣/٥٦ وابن عقيل ١/١١٩ ، والأشموني ١/٢٠٣ .

لعدم الفائدة . فلا يقال : زيد اليوم ، ولا عمرو الساعة لعدم الفائدة ، لأنه لا يخلو أحد من أهل العصر من اليوم أو الساعة .

فإن حصلت فائدة جاز ، كأن يكون المبتدأ عاما والزمان خاصاً نحو : نحن فى شهر كذا .

وأما نحو : الهلال الليلة ، والرطب شهرى ربيع ، واليوم خمر وغداً أمر فقد أجازه ابن مالك وبعض المتأخرين(١) لحصول الفائدة بسبب تقدير المضاف إذ الأصل : طلوع الهلال الليلة ، ووجود الرطب ، وشرب الخمر الخ ...

ولكن صاحبنا (ابن أبى الربيع) ينكر وقوع ظرف الزمان خبراً عن الجثث . ويؤكد ذلك فيقول : « ولا أعلم خلافا بين النحويين أن ظرف الزمان لا يكون خبراً عن الجثث ، وظرف المكان يكون خبراً عن الجثث والمصدر إلا أن ابن الطراوة رد على جميع النحويين فى هذا وقال هما سواء يكونا عن الجثث والمصادر(٢) » .

فابن أبى الربيع إذن يوافق الجمهور فى عدم جواز وقوع الزمان خبراً لإجماع النحاة على ذلك وعدم وجود خلاف بينهم فى هذه المسألة - فى نظره - ولا يوافق ابن الطراوة فيما ذهب إليه لأنه لم يعلق عليه ، أو يلتمس له وجها .

ولكنا نرى أن عدم علم ابن أبى الربيع بوجود خلاف فى هذه المسألة لا يسوغ قبول رأيه أو يكون فيصلا فى هذه القضية .

إذ تبين أن ابن مالك وبعض المتأخرين أجازوا وقوع الزمان خبراً عن(٣) الجثة عند حصول الفائدة .

---

(١) التسهيل ٤٩ والهمع ٩٩/١ والرضى ٩٤/١ .
(٢) الأشباه والنظائر ٥٦/٣ .
(٣) أنظر التسهيل ص٤٩ والهمع ٩٩/١ والرضى على الكافية ٩٤/١ .

ولعل مزاملة ابن مالك له، وعيشه فى الشام بمنأى عنه ،شافع له فى إصداره حكمه السابق بنفى الخلاف .

فى الأفعـــال

أفعال القلوب المنصرفة بين التعليق والالغاء

معلوم أن الالغاء إبطال العمل لفظاً ومحلا لغير مانع . والتعليق إبطال العمل لفظاً لا محلا . فالجملة مع التعليق فى تأويل المصدر مفعول به للفعل المعلق كما كان قبل التعليق .

وأما الإلغاء فالجملة معه ليست فى تأويل المفرد فلا محل لها لعدم وقوع المفرد موقعها .

وهو خاص بالأفعال القلبية المنصرفة ، لأن متناولها الأحداث ، فهى لا تؤثر فيما دخلت عليه تأثير الفعل فى المفعول لضعفها فى العمل .

فلا يدخل الأفعال القلبية الجامدة مثل : هب ، وتعلم لزومها صيغة الأمر .

ولا أفعال التصيير ، لأن متناولها الذات ، وتأثيرها ظاهر ، فهى قوية فى العمل .

ولا يخفى أن سبب الالغاء مجوز ، وسبب التعليق موجب .

فيجوز الإلغاء إذا تأخر الفعل عن المفعولين مثل : محمد فاهم ظننت ، أو توسط بينهما نحو : محمد ظننت فاهم .

فالجمهور على أن الإلغاء على سبيل التخيير لا اللزوم . فلك الأعمال والإلغـــاء .

وذهب الأخفش إلى أن الإلغاء فى هذه الحالة على سبيل اللزوم لا التخيير ،

تأخر العامل أو توسط . واختار هذا الرأى ابن أبى الربيع موافقا الأخفش ومخالفا الجمهور . ويبدو من مخالفة ابن أبى الربيع الجمهور . أنه لا يهتم بذوى الآراء قدر اهتمامه بالرأى نفسه ، كما أنه لا يقبـــل الا ما يرتاح إليه ، ويطمئن له(١) .

ولا يغيره مخالفة البصريين أو غيرهم — وأن وافقهم فى النزعة — لأن فكره الثاقب ، ونظرته الدقيقة العميقة . وتعمقه فى النحو ، وفهمه أسرار العربية . جعله يقف من القواعد والأساليب موقف المنصف الخبير والعالم البصير . الذى يحسن التحرير ويجيد التقدير . وقد شهد له بذلك تلاميذه ، ومعاصروه .

دخول الهمزة على الفعلين رأى وعلم

من القواعد المقررة أن الفعلين (رأى وعلم)(٢) إذا دخلت عليهما همزة الفعل وهمزة التعدية تعديا إلى ثلاثة مفاعيل . نحو : أعلمت زيدا بكرا قادما وأريت زيدا بكرا كريما . ويثبت للمفعولين الثانى والثالث ما ثبت لمفعولى رأى وعلم من كونهما مبتدأ وخبرا فى الأصل ، ومن جواز الإلغاء والتعليق وغيرهما وهو رأى الجمهور .

ومنـــع قوم الإلغاء والتعليق هنا ووافقهم على ذلك ابن النحاس

---

(١) انظر الكتاب ٦١/١ والأصول ٢٢٠/١ والرضى ٢٨٠/٢ وشرح بانت سعاد ٤٢ والتوطئة ص ١٩٥ ومنار السالك ٢٢٢/١ والهمع ١٥٣/١ الأشمونى ٢٦/٢ — ٢٩ وغير ذلك من كتب النحو .

(٢) أنظر : الأصول ٢٢٤/١ ورصف المبانى ٤٩ والتوطئة ١٩٥ والمغنى ١٠٧/٢ ومنار السالك ٢٣٠/١ والتسهيل ٧٤ والرضى على الكافية ٢٨٠/١ والهمع ١٥٨/١ والأشمونى ٣٩/٢ — ٤٠ وابن عقيل ٢٥٢/١ .

وابن أبي الربيع (١) . بحجة أن الكلام بنى عليهما ، ولا يجيء الإلغاء بعد مامضى الكلام على الابتداء ، لأنك لو ألغيت الفعل أعلمت وأريت فى المثالين السابقين لبقى المبتدأ بغير خبر ، والكلام غير مؤتلف ولا تام(٢) .

ومنع أكثرهم التعليق دون الإلغاء . ومنع قوم منهم الشلوبين الإلغاء والتعليق إلا فى رأى التى بمعنى أظن .

وقد ورد السماع بإلغائهما نحو : عمرو « أعلمت زيدا قائم »،ومنه قولهم البركة أعلمنا الله مع الأكابر ، فالبركة مبتدأ ، ومع الأكابر ظرف فى موضع الخبر ، ونا ، مفعول أول والمبتدأ والخبر هما اللذان كانا مفعولين . والأصل أعلمنا الله البركة مع الأكابر .

ومثال التعليق : « أعلمت محمداً لبكر مسافر » واستدل له ابن مالك(٣) بقوله تعالى : « ينبئكم إذا مزقتم كل ممزق » .

وبالنظر فى آراء العلماء السابقة نرى أن رأى ابن النحاس وابن أبي الربيع ومن وافقهما متين فى القياس ، لأنه يترتب على الإلغاء أو التعليق بقاء المبتدأ بغير خبر ، وبذلك يكون الكلام ناقصا غير تام ولا مفيد .

ولكن رأى الجمهور أشد لورود السماع بالالغاء والتعليق . ولاشك فى أن المعول عليه عند التدافع والتعارض هو السماع عن العرب . لذلك رجح رأى الجمهور وصار أولى بالاتباع .

---

(١) الهمع ١/١٥٨ .
(١) الأصول ١/٢٢٤ والهمع ١/١٥٨
(٢) الهمع ١/١٥٨

مجيء ضرب بمعنى صير

ذهب بعض النحويين إلى أن ضرب مع المثل تكون بمعنى صير (١) نحو قوله تعالى « وضرب الله مثلا عبدا مملوكا »، « وضرب الله مثلا قرية كانت آمنة » وقوله تعالى : « واضرب لهم مثلا أصحاب القرية ». فقالوا فى هذه الآيات ونحوها جاءت متعدية إلى اثنين .

وذهب ابن مالك إلى منع مجيء (٢) ضرب مع المثل بمعنى صير . واستدل بقوله تعالى : « يا أيها الناس ضرب مثل فاستمعوا له »، فبنيت للمفعول واكتفت بالمرفوع فى هذه الآية . ولا يفعل ذلك بشيء من أفعال هذا الباب .

وذهب الصبان إلى أن ضرب مع المثل فى الآيات السابقة بمعنى ذكر . وهو متعد لمفعول واحد ، والمفعول الآخر بيان أو بدل (٣) .

ولكن ابن أبى الربيع (٤) يرى أن ضرب بمعنى صير متعد لاثنين مطلقا مع المثل وغيره نحو : ضربت الفضة خلخالا . ومال إلى رأيه أبو حيان .

فيكون مثلا فى الآية الأولى مفعولا ثانيا ، وعبدا هو المفعول الأول . أى جعله مثلا .

فابن أبى الربيع يتسع فى القياس ويركز عليه ، ويبنيه على الفصيح من المسموع .

---

(١) أنظر : شرح الرضى على الكافية ١/٢٨٧ والتسهيل ٧١ والهمع ١/١٥١ والأشمونى ٢/٢٤ والصبان ٢/٢٤ .

(٢) الهمع ١/١٥١ .

(٣) حاشية الصبان ٢/٢٤ .

(٤) الهمع ١/١٥١ .

نعم وبئس(١)

يشترط فى فاعل نعم وبئس ، أن يكون ظاهرا معرفا بالألف واللام نحو: نعم العبد ، وبئس الشراب . أو مضافا إلى المعرف بهما نحو : لنعم دار المتقين وبئس مثوى المتكبرين . أو إلى المضاف إلى المعرف بهما نحو: نعم ابن أخت القاضى ، أو مضمرا مبهما مفسرا بتمييز نحو : نعم رجلا على .

وكون فاعل نعم ضميرا مستترا فيها هو مذهب الجمهور .

وذهب الكسائى إلى أن الاسم المرفوع بعد النكرة المنصوبة فاعل نعم والنكرة عنده منصوبة على الحال .

وذهب الفراء إلى أن الاسم المرفوع فاعل كقول الكسائى إلا أنه جعل النكرة المنصوبة تمييزا منقولا :

فإذا كان الفاعل ضميرا مفسرا بتمييز جاز وصف المميز نحو : نعم رجلا صالحا على ، وجاز أيضا فصله نحو : «بئس للظالمين بدلا» .

ومنع الرضى الفصل بين الضمير وتمييزه لشدة احتياجه إليه إلا بالظرف كما فى هذا المثال .

ومنع ابن أبى الربيع وفاقا للجمهور الفصل بين نعم وبئس ، وبين المفسر لأنهما لا ينصرفان . والضمير الواقع فاعلا إذا فسر بمؤنث لحقته تاء التأنيث نحو : نعمت امرأة هند . ولكن ابن أبى الربيع يمنع إلحاق تاء التأنيث بالفعل كما منع الفصل بين الفعل والمفسر . فيقال : نعم امرأة هند استغناء بتأنيث المفسر .

---

(١) انظر فى هذا الموضع: الكتاب ١/٣٠٠ والمقتضب ٣/١٣٨ والأصول ١/١٢٠ — ١٤٣ والانصاف المسألة ١٤٠ وابن يعيش ٧/١٣٠ والهمع ٢/٨٥ وابن عقيل ٢/١٩٢ ومنار السالك ٢/٥٠ والأشمونى والصبان ٣/٢٨ والتسهيل ١٢٧ .

وهكذا تبدى لنا أن ابن الربيع إذا ارتأى رأياً وذهب إليه إنما يذهب إليه عن اقتناع ، ويؤيد اتجاهه بالدليل وحسن التعليل(١) .

الفعل المضارع بين الإعراب والبناء

من المقرر أن المضارع لايبنى إلا إذا اتصلت به نون التوكيد ، أو نون النسوة ، ويعرب فى غير ذلك .

والجمهور على أن إعراب المضارع بطريق الحمل على الاسم لمشابهته إياه فى الإبهام والتخصيص وقبول لام الابتداء والجريان على لفظ اسم الفاعل فى الحركات والسكنات وعدد الحروف وتعيين الحروف الأصول والزوائد .

وذهب ابن مالك والصبان وغيرهما إلى أن إعراب المضارع بطريق القياس على الاسم فى الإعراب بجامع كوارد المعانى التركيبية التى يميزها الإعراب على كل كما فى نحو : لاتعن بالجفاء وتمدح عمراً ، فإنه يحتمل المعانى الثلاثة كما فى « لاتأكل السمك وتشرب اللبن » ، ويغنى عن الإعراب فى ذلك وضع الاسم مكان كل من المجزوم والمنصوب والمرفوع .

وذهب بن أبى الربيع إلى أن إعراب المضارع بسبب مشابهته الاسم فى العموم والاختصاص ، كما أن بناء المضارع المسند إلى نون الإناث لشبهه بالماضى ، وهو إرجاع إلى الأصل ، أى البناء ، لأنه شبه بما هو من جنسه وذلك أقيس وأولى ، لأن الرجوع إلى الأصل أيسر من الانتقال عنه (٢) .

ثم علل لبناء المضارع الذى اتصلت به نون التوكيد بأنه أشبه الأمر من وجهين .

---

(١) شرح الأشمونى ٣/٢٨

(٢) أنظر الأصول ١/٥٢ والمقتضب ٢/١ — ٦ وابن عقيل ١/١٥ والأشباه والنظائر ١/٢١ والأشمونى والصبان ١/٥٩ — ٦٠ والهمع ١/١٨

(٣) الأشباه والنظائر ١/٢٠١

الأول : أن المضارع لحقته نون التوكيد مثل ما لحقت الأمر .

الثانى : أن المعنى الذى دلت عليه النون فى الأمر هو الذى دلت عليه فى المضارع .

فالرجوع إلى الأصل — وهو البناء فى الأفعال — أيسر من الانتقال عن الأصل ، وتشبيه الشىء بجنسه أولى من تشبيهه بغير جنسه(١) .

وبذلك يظهر لنا أن ابن أبى الربيع يوافق البصريين فى الاعتداد بأصالة الإعراب فى الأسماء ، وأصالة البناء فى الأفعال ، كما أنه يبدى وجهة نظره ويناقش ويعلل ، ويوجه وينظر كعادته فيما يذهب إليه .

الرابط فى جملة الخبر(١)

إذا كان الخبر جملة فإما أن تكون نفس المبتدأ فى المعنى أولا . فإن كانت نفس المبتدأ فى المعنى لم تحتج إلى رابط يربطها بالمبتدأ نحو قوله تعالى : « وآخر دعواهم أن الحمد لله رب العالمين » . وقوله ﷺ « أفضل ما قلته أنا والنبيون من قبلى : لا إله إلا الله » .

أما إذا لم تكن نفس المبتدأ فى المعنى فلا بد لها من رابط ، وذلك الرابط أنواع . منها الضمير ، وذلك الضمير قد يكون مذكوراً نحو : زيد قام أبوه ، وعلى أبوه قائم .

وقد يكون الضمير مقدراً نحو . السمن منوان بدرهم ، أى : منوان منه ، ومثله قوله تعالى « وكل وعد الله الحسنى » بالرفع على قراءة ابن عامر ،

---

(١) المصدر السابق ١/٢٠١

(١) الكتاب ١/٤٤ والحجة لابن خالويه ٢٤٢ والبيان لابن الأنبارى ٢/٤٢٠ والمشكل عكس ٧١٧ والهمع ١/٩٧ والمنار ١/١١٠ والنشر فى القراءات العشر ٣٨٤ وابن عقيل ١/١١٣ والصبان ١/١٩٥

فيكون (كل) مبتدأ والفعل بعده خبر والضمير محذوف ، والتقدير . وكل وعده الله الحسنى ، ثم حذف الضمير تخفيفاً لأنه كناية عن مفعول . وهو فضلة فى الكلام .

ولكن الصبان(١) ذكر أن الدمامينى نقل عن البصريين منع حذف الضمير العائد على لفظ كل إذا كان مبتدأ ، ثم قال : ونص ابن عصفور على شذوذ قراءة ابن عامر .

ولكن ابن أبى الربيع سلك مسلك الأدب فقال ، جاء فى الشعر وفى قليل من الكلام كقراءة ابن عامر(٢) ، ولا شك فى صحة كلام ابن أبى الربيع ، إذ لايسوغ وصف قراءة ابن عامر بالشذوذ لأنه أحد القراء السبعة ، كما أن سيبويه وابن خالوية أنشدا قول الشاعر :

ثلاث كلهن قتلن عمداً فأخذى الله رابعة تعود

غير أن سيبويه رجح النصب وقواه حيث قال معقباً على البيت . « فهذا ضعيف ، والوجه الأكثر الأعرف النصب »(٣) .

كذلك أكد ابن الأنبارى وجه النصب بقوله . «والنصب فى هذا النحو أقوى وأقيس(٤) » .

فابن أبى الربيع وقف موقفاً سليما حيث وافق سيبويه وغيره فى ترجيح النصب كما أنه التزم الأدب تجاه قراءة ابن عامر برفع كل فى الآية مسوغاً قبول ذلك بوروده على قلة فى الشعر والكلام ، وبإجازة الفراء والكسائى ذلك .

---

(١) حاشية الصبان ١٩٥/١ .
(٢) حاشية الصبان على الأشمونى ١٩٥/١
(٣) الكتاب ٤٤/١ والمشكل لمكى ٧/٧
(٤) البيان ٤٢٠/٢

الإخبار عن الذى بالجامد المرفوع

من أفعال المقاربة

اختلف النحاة فى الإخبار بالجامد المرفوع من أفعال المقاربة ، فذهب قوم إلى أنها لاتكون خبراً لأنها إنشاء لاخبر ، فلا تصلح أن تكون صلة للموصول ، وهو الأشهر .

وذهب ابن أبى الربيع(١) إلى جواز الإخبار بها عن الذى ، فيقال . الذى عسى أن يقوم زيد وأيده فى ذلك الصبان حيث قال « قال بعض المحققين إن عسى إنشاء ، لكن دخول الاستفهام عليها فى نحو قوله تعالى ، «فهل عسيتم» والاستفهام لايدخل على الإنشاء ووقوعها خبراً لإنّ نحو . إنى عسيت صائماً ، دليل على أنه فعل خبرى ، وإذا ثبت كونها خبراً فينبغى وقوعها صلة بلا خوف(٢) .

أما الأفعال المنصرفة كـكاد وأوشك فيجوز الإخبار عن مرفوعها نحو . الذى كاد يضرب عمراً زيد ، فى كاد زيد يضرب عمراً ، ونحو . الذى أوشك أن يحضر على « فى أوشك على » أن يحضر

ويبدو أن ابن أبى الأبيع حين أجاز الإخبار بالجامد المرفوع من أفعال باب المقاربة عن الذى لم يقصد أنه مقيس جيد . ولكنه عمد إلى الجواز بغض النظر عن شهرة المنع ، فضلا عن أنه لايرفض أن تكون خبراً ، فله بذلك مندوحة فى الجواز ، وقد أكد ذلك الصبان .

---

(١) انظر همع الهوامع ١٤٨/٢

(٢) حاشية الصبان ١٦٣/١

نيابة المفعول الثالث عن الفاعل

إذا كان الفعل متعديا إلى ثلاثة مفاعيل كأرى وأخواتها . فالأشهر عند النحويين(١) إقامة الأول ومنع إقامة الثانى والثالث . فتقول : أعلم زيد فرسك مرجا ، ولا يجوز إقامة الثانى فلا تقول : أعلم زيدا فرسك مرجا ، ولا إقامة الثالث : فلا تقول . اعلم زيدا فرسك مرج .

ولكن ابن أبى الربيع وابن هشام الخضراوى وابن الناظم(٢) نقلوا الاتفاق على منع إقامة الثالث . وليس ذلك بمسلم لهم ، لأن الخلاف موجود .

فقد ذهب بعض النحويين(٣) إلى جواز إقامته عند عدم اللبس ، فلو حصل لبس تعين إقامة الأول ، فيقال : أعلم زيدا كبشك سمين ، ولا يقال : أعلم زيدا خالدا منطلق .

وبهذا يتضح لنا أن حكاية الاتفاق على المنع فيها بعد ومخالفة لما عليه النحاة ، لأن الخلاف ثابت وموجود ، فقد أجازوا إقامة الثالث عند عدم اللبس .

فقول ابن أبى الربيع هنا ومن نهج نهجه غير سديد لوجود الخلاف وثبوته .

فى باب التنازع

إذا تنازع عاملان فى اسم واحد فالعمل لواحد منهما فقط .

واختار الكوفيون إعمال الأول لسبقه ، كما اختار البصريون إعمال الثانى لقربه .

---

(١) انظر : الهمع ١/١٦٢ والأصول ١/٨٧ واللمع ص ١١٧ والجامع الصغير ٧٩ والمنار ١/٢٦٦ وابن عقيل ١/٢٨٦ والتسهيل ٧٧ والأشمونى ٢/٦٩.

(٢) الهمع ١/١٦٢ والأشمونى ٢/٦٩ وابن عقيل ١/٢٨٦ .

(٣) الهمع ١/١٦٢ والجامع الصغير ٧٩ .

ومنع قوم منهم ابن أبي الربيع ذلك في العامل المكرر المعنى لقصد التوكيد لأن الثاني في حكم الساقط فلا يعتد به ، بل جيء به لمجرد التقوية فلا فاعل له نحو :

* هيهات هيهات العقيق وأهله *

ونحو :

* أتاك أتاك اللاحقون احبس احبس *

وقد صرح الصبان بأن المثال الثاني يحتمل أن يكون من باب التنازع ويكون قد أضمر مفردا كما حكى سيبويه ضربني وضربت قومك بالنصب .

ولكن سيبويه أجاز ذلك مع القبح لضعف الاضمار قبل الذكر . حتى إن الكوفيين لا يجيزون ذلك ألبتة . (١)

كما صرح الفارسي في المثال الأول بأنه من باب التنازع وارتفع العقيق بهيهات الثانية وأضمر في الأولى ، أو بالأولى وأضمر في الثانية .

ولكن التأكيد أولى من القول بإهمال الثاني ، لعدم الإضمار ، ولوجود النظائر الدالة على التأكيد .

إضافة اسم الفاعل إلى مرفوعه

في قواعد النحو أن اسم المفعول يجوز إضافته نحو : الورع محمود المقاصد وزيد مكسو العبد ثوباً .

أما اسم الفاعل ففي جواز إضافته تفصيل (٢)

---

(١) انظر الكتاب ١/٨٠ والتسهيل ٨٦ والجامع الصغير ٨٧ والهمع ٢/١١١ والرضي ١/٧٧ والمغني ٣/١٠٢ والأشموني والصبان ٢/٩٨ .

(٢) انظر / الشذور ٢٥٤ والهمع ٢/١٠١ والأشموني/٣٠٣ وابن عقيل ٣/١٦٢ والاشباه ٢/١٩٠ .

فإن كان غير متعد وقصد ثبوت معناه عومل معاملة الصفة المشبهة ، وساغت إضافته إلى مرفوعه فتقول : على قائم الأب ، برفع الأب ونصبه وجره .

وإن كان متعديا لواحد فكذلك عند الناظم بشرط أمن اللبس وفاقا للفارسى فلو لم يؤمن من لبس لم تجز الإضافة ، فلو قلت : زيد راحم الأبناء ، وظالم العبيد بمعنى أن أبناءه راحمون ، وعبيده ظالمون . فإن كان المقام مقام مدح الأبناء وذم العبيد جاز لدلالة المقام على أن الإضافة للفاعل وإلا لم يجز .

ومنع الجمهور ذلك . أى إضافته إلى مرفوعه .

واختار ابن عصفور(١) وابن أبى الربيع جواز إضافته إلى مرفوعه إن حذف مفعوله اقتصارا لورود السماع بذلك قال الشاعر :

ما الراحم القلب ظلاما وإن ظلما ولا الكريم بمناع وإن حُرما

فإن كان متعديا لأكثر من واحد لم يجز إلحاقه بالصفة المشبهة — أى إضافته إلى مرفوعه لبعد المشابهة لأن منصوبها لا يزيد على واحد .

وذهب أبو حيان إلى ان الأحوط أن لا يقدم على جواز ذلك حتى يكثر فيه السماع فيقاس على الكثير لأن القليل يقبل الشذوذ .

ولكنا نرى أنه لا ضير على ابن أبى الربيع وابن عصفور فى ذلك ، لأن الاعتداد بالسماع أولى من المخالفة . والحمل على الوارد أجود من التأويل .

فى التمييز المحول

فى قواعد اللغة أن تمييز الجملة(٢) مسوق لبيان ماتضمنه العامل من فاعل أو مفعول أو غيرهما نحو : طاب محمد نفسا ، واشتعل الرأس شيبا .

---

(١) الهمع ٢/١٠١ والأشمونى ٢/٢٠٣ .

(٢) أنظر : اللمع ١٤٨ والتوطئة ٢٨٥ والجامع الصغير ١٢٥ والشذور ٢٥٤ والتذييل والتكميل جـ٥ ص٣٦٢ وابن عقيل ٢/٧١ والهمع ١/٢٥١ والأشمونى ٢/١٩٥ .

فالتمييز فيهما مُحول عن الفاعل : والأصل : طابت نفس زيد ، واشتعل شيب الرأس .

ونحو : غرست الأرض شجرا ، وفجرنا الأرض عيونا ، والتمييز فيهما محول عن المفعول والأصل : غرست شجر الأرض ، وفجونا عيون الأرض .

ونحو : أنا أكثر منك مالا ، والتمييز محول عن المبتدأ ، والأصل : مالى أكثر من مالك وذهب الشلوبين(١) إلى أن (عيونا) فى الآية السابقة نصب على الحال المقدرة لا التمييز ، أى : وفجرنا الأرض فى حال أنها عيون .

ولكن ابن أبى الربيع(٢) ذهب إلى أن عيونا نصب على البدل من الأرض وحذف الضمير أى عيونها .

أو على نزع الخافض ، أى وفجرنا الأرض بعيون .

ورد عليه بأن العرب التزمت التنكير فى ذلك(٣) .

إقامة المضاف إليه مقام المضاف

يحذف المضاف ويقام المضاف إليه مقامه لوجود قرينة دالة(٤) عليه نحو : وجاء ربك . أى : أمر ربك ونحو : واسأل القرية ، أى أهل القرية .

وقد يحذف المضاف ويبقى المضاف إليه على حاله بشرط أن يكون المحذوف مماثلا للمعطوف عليه سواء اتصل العاطف بالمعطوف ، أو انفصل عنه بلا . كقول الشاعر :

---

(١) التوطئة ٢٨٥ .

(٢) الهمع ١/٢٥١ .

(٣) التذييل والتكميل ٥/٢٦٦ .

(٤) انظر : التسهيل ١٦٠ والهمع ٢/٥٣ وابن عقيل ٢/١٣١ والأشمونى ٣/٢٧٣ ومنار السالك ١/٤٢١ .

أكل امرئ تحسبين امرءا ونار توقد بالليل نارا

التقدير : وكل نار . فقد حذف المضاف وهو (كل) وبقى المضاف إليه وهو (نار) على حاله لأن المضاف المحذوف مماثل لما عطف عليه وهو : كل امرئ وذلك مقيس فإذا فقد شرط فالجر يحفظ ولا يقاس عليه .

فالجر بدون عطف مثل قولهم : رأيت التيمى تيم عدى . أى أحد تيم عدى .

والجر مع العاطف المفصول بغير لا كقراءة ابن جماز(١) «تريدون عرض الدنيا والله يريد الآخرة» بجر الآخرة ، أى عرض الآخرة .

ولكن ابن الربيع(٢) يرى أنه لا يشترط أن يكون المعطوف مماثلا عليه ما عطف ، بل يكون مقابلا له ، وعليه فقد قدر المحذوف فى الآية بالثواب أو العمل ، أى : والله يريد ثواب الآخرة ، أو عمل الآخرة . وهو الأولى لاستقامة المعنى عليه ، ولعدم إحواجه إلى تعسف فى التأويل .

جمع المؤنث السالم

يشترط فيما يجمع جمع مؤنث سالما ما يأتى :

١ — أن يكون مختوما بتاء التأنيث مطلقا نحو : فاطمة وحمزة .

٢ — أن يكون فيه ألف التأنيث مطلقا .

٣ — أن يكون صفة لمذكر غير عاقل مثل : أيام معدودات . وجبال راسيات .

٤ — أن يكون مصغرا لمذكر غير عاقل مثل : دريهمات . وفليسات .

---

(١) هو أبو الربيع سليمان بن مسلم بن جماز الزهرى المدنى كان مقرئا جليلا وضابطا فاضلا من أفاضل رواة أبى جعفر أحد القراء العشرة المشهورين توفى سنة ١٧٠ هـ .

(٢) ابن عقيل ١٣١/٢ والأشمونى ٢٧٢/٢ .

٥ — أن يكون علما لمؤنث مطلقا سواء أكان بالتاء أم لا ، وسواء أكان لعاقل أم غيره .

ولكن ابن أبي الربيع يشترط فى العلم(١) المؤنث أن يكون لعاقل — فلو سميت ناقة بعناق ، أو شاة بعقرب لم يجز جمعه بالألف والتاء بناء على رأى ابن أبي الربيع . وقد انفرد بهذا القول مخالفا غيره من النحويين . الأمر الذى جعل أبا حيان يقول فى شرح التسهيل ولم نره لغيره(٢) .

ويبدو أن أبا حيان — تلميذ ابن أبي الربيع — لم يرقه هذا الاتجاه ، ولم يوافق عليه ، لأن حكايته عن شيخه تفهم عدم اقتناعه ورضاه .

وعلى كل : فانفراد ابن أبي الربيع برأيه واستقلاله بوجهة نظره . توضح لنا ثقته فى نفسه ، واعتزازه برأيه ، وتحفظه فى القياس على المسموع .

فلم يكن شخصا تتماع شخصيته ويذوب رأيه فى غمرة الآراء ، وتيار النزعات .

الوقوف على المقصور المنون

إذا وقفت على المقصور المنون وقفت عليه بالألف نحو : رأيت فتى ، وألقيت عصا .

قال ابن الخباز ، وكان فى التقدير ألفان : لام الكلمة ، والألف التى هى بدل من التنوين كما فى رأيت زيدا فى الوقف ، فحذفت إحدى الألفين لأنه لا يمكن اجتماعهما ، فالمحذوفة هى الأولى عند سيبويه ، وبقيت الألف المبدلة من التنوين لأنها طارئة للوقف ، والطارىء يزيل حكم الثابت ، ولهذا كانت الأولى بالحذف .

---

(١) همع الهوامع ١/٢٢ .

(٢) المصدر السابق ١/٢٢ .

وذهب أبو على الفارسى إلى أن الألف الموجودة فى الوقف فى حالتى الرفع والخفض بدل عن الألف الأصلية لزوال التنوين ، وفى النصب بدل من التنوين ، ونسب هـذا المذهب إلى سيبويه وهو مذهب معظم النحويين .

وذهب المازنى إلى أن هذه الألف بدل من التنوين مطلقا رفعا ونصبا وجرا ، لأن قبل التنوين فتحة فى اللفظ فصار (عصا) فى الأحوال الثلاثة بمنزلة زيد فى قولك رأيت زيدا . ولكن ابن أبى الربيع يرى ـ فيهما من ظاهر كلام سيبويه ـ أنها الألف الأصلية، وأن التنوين ذهب فى الوقف فى الأحوال الثلاثة ، فى الرفع والنصب والجر . فرجعت الألف الأصلية لزوال ما أزالها، وهذا المذهب قاله ابن كيسان والسيرافى وابن برهان وابن مالك فى شرح الكافية ، وعزاه مكى بن أبى طالب إلى الكوفيين وعزاه ابن الباذش إلى سيبويه والخليل .

رأيه فى التركيب

قال السيوطى عن أبى الحسين بن أبى الربيع(٢) إن التركيب لايكون فى الأفعال ولا فى المصادر ولا فى الأسماء الجارية على الأفعال .

وقال : ومن ثم كان قول من ذهب إلى أن حبذا فعل ماضى ومابعده فاعل به غلطاً ، وأما قول العرب لاتحبذه فإن معناه لاتقل له ـــ حبذا كما تقول بسمل أولا تبسمل . قال ولذا إذا ركبت إن مع مالاتعمل لأنها زال عنها شبه الفعل بالتركيب ، والفعل لايتركب .

---

(١) انظر : التسهيل ٢٢٨ والهمع ٢/٢٠٥ والأشباه والنظائر ١/٤٠ والأشمونى ٢/٢٥٤ .

(٢) الاشباه ١/٩٩ .

فهو هنا يوافق جمهور النحويين(١) على أن حبذا مركبة من فعل هو : (حب) ، ومن اسم هو (ذا) وجعلا شيئا واحدا ، أى أنه لا يجوز أن ينفصل بين الفعل فيه وبين ذا بشيء فلا يقال : حب فى الدار ذا ، ثم توالت أقوال النحويين وتفصيلاتهم واختلافاتهم فى نوع حبذا بعد التركيب كما هو موضح فى موضعه .

وقد مال بعض الباحثين(٢) إلى القول بالتركيب لأنها بعد التركيب أصبح لها معنى جديدا بجعل الممدوح قريبا إلى النفس ، منسلخا عن معناه الأصلى.

كما أثبت أن التركيب يكون فى جميع أنواع الكلمة(٣) : الاسم والفعل والحرف ؛ وإن أنكر ذلك كثير من النحويين منهم ابن أبى الربيع كما بينا .

أشياء بمنزلة شيء واحد

قال أبو الحسين ابن أبى الربيع خمسة أشياء هى بمنزلة شيء واحد(٤) الجار والمجرور كالشيء الواحد ، والمضاف والمضاف إليه كالشيء الواحد ، والفعل والفاعل كالشيء الواحد ، والصفة والموصوف كالشيء الواحد، والصلة والموصول كالشيء الواحد وعليه : فلا يتقدم المجرور على حرف الجر لأنه بمنزلة الجزء منه ، ولا يتقدم المضاف إليه على المضاف لأن جزء الشيء لا يتقدم عليه .

ولا يتقدم الفاعل على رافعه لأنه كالجزء منه، خلافا للكوفيين الذين أجازوا ذلك مستدلين بقول الزباء :

---

(١) قضايا التركيب للأستاذ الدكتور محمد عبد الحميد سعد ص ٢٢ وما بعدها .

(٢) هو الأستاذ الدكتور محمد عبد الحميد سعد انظر المصدر السابق ص ٢٨٨ .

(٣) المصدر السابق ص ٧ .

(٤) انظر الأشباه والنظائر ١/٢٧٨ .

ماللجمال مشيها وئيدا أجندلا يحملن أم حديدا

ولاتتقدم الصفة على الموصوف لأنها أشبهت الجزء منه من حيث إنها متممة ومكملة له .

وكذلك لا تتقدم الصلة أو جزء منها على الموصول . لأنها بمنزلة الجزء فيه فما كان كالجزء من متعلقه لايجوز تقدمه عليه . كما لايتقدم بعض حروف الكلمة عليها .

أصول مرفوضة

ذكر أبو الحسين ابن أبي الربيع أن الأخبار عن سبحان الله . يصح لكن العرب رفضت ذلك . وكذلك لكاع ولكع وجميع الأسماء التي لاتستعمل إلا في النداء إذا رجعت إلى معانيها وجدت الإخبار ممكنا فيها بدليل الاخبار عما هي معناه . لكن العرب رفضت ذلك .

كما أن مذاكير جمع لمفرد لم ينطق به . وكذلك ليلية وأصيلان مصغران لشيء لم ينطق به العرب وإن كان الأصل أن ينطق به .

تركيب العامل مع المعمول

يرى ابن أبي الربيع(٣) أن تركيب العامل مع معموله خارج عن القياس ومادام الأمر كذلك فيجب أن يقتصر فيه على موضعه ولا يقبل منه إلا ماسمع ثم يقصر الوارد فيه على باب : لا النافية للجنس فقط . فيقول :الوارد فيه باب (لا رجل) فقط .

وقد تضافرت أقوال النحويين(٣) على أن لا النافية للجنس تركب مع اسمها بشروطها الخاصة بها .

---

(١) الأشباه والنظائر ١/٧٠ — ٧١

(٢) انظر الاشباه والنظائر ١/٩٩

(٣) أنظر في ذلك الكتاب ١/٣٤٥ ، ٣٤٩ والمقتضب ٤/٣٥٧ ، ٣٥٨ ومعاني الفراء ٢/٩٢٨ والأمالي الشجرية ١/٢٣٨ والتسهيل ٦٧ والرضي ١/٢٥٥ والأشموني ٢/٦ وقضايا التركيب ص١٦١ — ١٦٤ .

وذلك لاينافى أن بعضا منهم يرى أنه لم يقم دليل على التركيب بين لا واسمها ومن أراد الإحاطة بتفصيل الحديث فى تركيب لا مع اسمها فعليه بمطولات كتب النحو ففيها بسط وتفصيل .

وحسبنا أن نعلم أن — صاحبنا — يتحفظ فى هذا الباب . ويقصر الأمر على السماع . لأن تركيب العامل مع المعمول غير مقيس .

وبذلك نستطيع الحكم على ابن أبى الربيع بأنه لايقيس إلا على ما اشتهر من المسموع . ولايقبل إلا مايقتنع به . ويراه صوابا .